يـــــــان مســـــــاندة

حرية التعبير والرأي والصحافة والنشر والتنظم والمعارضة:

حقوق مدنية وسياسية وليست جرائم

تونس في 8 جويلية 2024

تشهد الساحة السياسية والإعلامية منذ مدة موجة خطيرة وغير مسبوقة من الايقافات والملاحقات الأمنية والقضائية ومحاكمات حرية الرأي والتعبير والتنظم. وقد شملت هذه الموجة جميع الحركات والاتجاهات السياسية والمدنية المعارضة لأداء مسار 25 جويلية 2021. وفي هذا السياق تم يوم 06 جويلية 2024 الحكم على الإعلامية والمحامية سنية الدهماني بسنة سجن مع النفاذ العاجل، ويشار إلى أن سنية الدهماني كانت قد تعرّضت للاختطاف الأمني والعنف من مقر دار المحامي أثناء اعتصامها ضد الهرسلة القضائية التي كانت قد تعرضت لها بتاريخ 11 جوان 2024 .

تقبع اليوم، سنية الدهماني في السجن منذ أكثر من شهر على خلفية عدة قضايا على معنى الفصل 24 من المرسوم عدد 54، وكلّها قضايا تتعلّق بتصريحات إعلامية عبّرت فيها عن آرائها ومارست من خلالها نشاطها الإعلامي. ونذكّر بأن الحكم بسنة نافذة يأتي على خلفية تفاعل المحامية والإعلامية سنة الدهماني مع أحد الحاضرين معها في البرنامج بقولها: " شو هاك البلاد الهايلة ". وهي مقولة متداولة عند عموم الشعب التونسي، تستعمل في سياقات مختلفة للتعبير عن عدم الرضا عن الصورة التي يقدم بها موقف فيه مغالاة وتوجيه متعلّق بموضوع " الهجرة غير النظامية قصد الاستيطان وتغيير التركيبة الديمغرافية ."

إن الجمعيات والمنظمات الممضية، تؤكد على:

أن كل القضايا التي تلاحق سنية الدهماني وغيرها من الصحفيين والمدونين والناشطين-ات في الحقل المدني والسياسي، قضايا رأي وتعبير استُعمل فيها المرسوم 54 الذي يمثّل أحد أهم أدوات القمع والتخويف وتكميم الأفواه من أجل إثناء المواطنين والمواطنات عن التعاطي في قضايا الشأن العام.

أن توجيه تهمتين منفصلتين تتعلّقان بنفس التصريح المدلى به، يعد خرقا جسيما لمبادئ وشروط المحاكمة العادلة، وهذا يندرج ضمن سياسة هرسلة ضد المحامية سنية الدهماني التي كانت صوت الحرية والعقل في منبرها الإعلامي.

أن إلقاء القبض على الأستاذة سنية الدهماني من داخل مقر دار المحامي-أحد مقرات الهيئة الوطنية للمحامين، يعد خرقا للقوانين الجاري بها العمل، طبقا لما جاء في الفصل 46 من مرسوم المحاماة .

أن سنية الدهماني قد اختارت نهج الكلمة الحرة وطريق الديمقراطية, وأنها ضحية استبداد, أحد آلياته المرسوم 54 الذي يعد في تناقض تام مع المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على أن" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير, ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة, وفي التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة إعلامية ودونما اعتبار للحدود" كما يتعارض كليا مع ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الدولة التونسية وكرّست مبادئه في مختلف دساتيرها, إذ ينص دستور الجمهورية التونسية على "أن حريّة الرّأي والفكر والتّعبير والإعلام والنّشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات". وهذا يعد ضمانة أساسية لحماية حقوق المواطنين والمواطنات, عند مشاركتهم-هن في نقاش قضايا الشأن العام وتقييم سياسات الحكم واداء السلطة, وغيرها من المواضيع المرتبطة بحيواتهم-هن ومشاغلهم-هن.

تشير الجمعيات والمنظمات الممضية, إلى أنه بالتزامن مع الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية, تكثفت حملات الإيقافات وتلفيق التهم الكيدية وإصدار الأحكام الجائرة, مما أنتج مناخا مشحونا بالريبة والزجر والتخويف يرافقه عنف سيبراني وحملات مسعورة الكترونية تسحل النساء الفاعلات في الشأن العام وتغتالهن اجتماعيا ومعنويا وتضرب مصداقيتهن في محاولة لإقصائهن من المشاركة في إدارة الشأن العام, خاصة, بعد التراجع عن مبدأ التناصف في القانون الانتخابي .

بناء على ما تقدّم, تطالب جمعيات الديناميكية النسوية والجمعيات والمنظّمات الحقوقية الشريكة والصديقة الممضية أسفله:

بإسقاط كامل التهم عن الإعلامية سنية الدهماني وإطلاق سراحها فورا, وإطلاق سراح جميع سجناء وسجينات الرأي, وتدعو السلطة إلى رفع يدها عن القضاء واحترام استقلاليته وتطبيق مبادئ المحاكمات العادلة والكف عن سياسات زجر حرية التعبير.

بتنقية المناخ السياسي والاجتماعي وفسح المجال أمام كافة المواطنات والمواطنين من أجل ممارسة حقوقهم-هن السياسية والمدنية في كنف احترام القانون والممارسة السياسية والمدنية السلمية بالإقلاع عن سياسة التخويف والترهيب وشيطنة المعارضين والمعارضات وإرساء مناخ سياسي-تنافسي نزيه وشفاف, يتوفّر على تكافؤ الفرص بين الجميع بدلا عن المناخ الحالي الذي يكرّس أحكام الفرد الواحد ولا ينبئ بضمان الحقوق السياسية والمدنية وفقا لما جاء في الدستور وفي المواثيق الدولية المصادق عليها .

الجمعيات والمنظمات الممضية :

الديناميكية النسوية

جمعية تقاطع من اجل الحقوق والحريات

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان

الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

محامون بلا حدود تونس

منظمة البوصلة

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

جمعية دمج للعدالة والمساواة

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المفكرة القانونية

اللجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس

جمعية نشاز

جمعية تيقار مواطنة متناصفة

لجنة اليقظة من أجل الديمقراطية

جمعية انتصار